الأمم المتحدة

S/RES/1750 (2007)



Distr.: General
30 March 2007

القرار ١٧٥٠ (٢٠٠٧)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٦٥٢ المعقودة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبيانات رئيسه بشأن الحالة في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية، ولا سيما قراراته ١٥٠٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، و ١٧١٢ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، و ١٦٢٦ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/2007/151)،

وإذا يرحب كذلك بالخطوات المستمرة التي تتخذها حكومة ليبريا لتحسين الإدارة ومحاربة الفساد، وبالتقدم الملموس الذي أحرز في مجال استعادة سيطرة الحكومة على موارد ليبريا الطبيعية،

وإذ يعرب عن تقديره للدعم المالي وغيره من أشكال الدعم الذي يقدمه باستمرار المجتمع الدولي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي إلى عملية توطيد السلام الليبرية،

وإذ يقدر عمل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، ويثني عليها للدور الهام الذي ما زالت تضطلع به في دعم السلام والاستقرار في ليبريا، **ويرحب** بالتعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فضلا عن التعاون الوثيق مع الحكومات المجاورة، في مجال تنسيق الأنشطة الأمنية في المناطق الحدودية بالمنطقة دون الإقليمية،

07-29001 (A)

وإذ يلاحظ مع التقدير التقدم الكبير المحرز في مجال إعادة إدماج المقاتلين السابقين، ويعترف بأن مواصلة التقدم ستتوقف على توفير فرص العمل في القطاع الرسمي للمقاتلين السابقين،

وإذ يرحب بسياسة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة وحمايتها **وإذ يدعو** السلطات الليبرية إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تحسين التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع المدني، بغرض المساعدة في الجهود الرامية إلى محاربة الاستغلال والاعتداء الجنسيين،

وإذ يعترف بأنه ما زالت ثمة تحديات كبيرة يتعين التصدي لها لتوطيد انتقال ليبريا إلى مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك الاحتياجات الهائلة في مجالي التنمية والتعمير، وإصلاح الجهاز القضائي، وبسط سيادة القانون في جميع أنحاء البلد، وتطوير هيكل قوات الأمن الليبرية والهيكل الأمني، وتوطيد سلطة الدولة،

وإذ يؤكد من جديد استمرار الحاجة إلى الدعم الأمني الذي تقدمه البعثة إلى المحكمة الخاصة لسيراليون،

وإذ يقرر أن الحالة في ليبريا ما زالت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؛

٢ - **يؤكد من جديد** عزمه على أن يأذن للأمين العام بنقل القوات، حسب الاقتضاء، بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على أساس مؤقت وفقا لأحكام القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥)؛

٣ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يطرح في تقريره المقبل المقرر أو يوافي المجلس به في حزيران/يونيه، خطة مفصلة لتصفية البعثة تتضمن توصيات محددة بشأن مستويات القوات والخيارات المتاحة للتصفية على أن يجري تقديمها في موعد لا يتجاوز ٤٥ يوما قبل انتهاء ولاية البعثة، وأن يواصل إطلاع المجلس على التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار في ليبريا، مع الإشارة إلى المعايير العامة المحددة في تقريره المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦؛

٤ - **يدعو** حكومة ليبريا إلى أن تتخذ، بالتنسيق الوثيق مع البعثة، مزيدا من الخطوات في سبيل تحقيق تلك المعايير، بغية تصفية وسحب قوة البعثة تدريجيا وعلى مراحل، حسبما تسمح به الحالة، وبدون الإخلال بمتطلبات الأمن في ليبريا؛

٥ - **يلاحظ** اعتزام المحكمة الخاصة لسيراليون التوصل إلى اتفاق مع حكومة ليبريا بشأن تنفيذ برنامج أنشطة في ليبريا، **ويقرر** أن تشتمل ولاية البعثة على العنصر الإضافي التالي: تقديم الدعم الإداري وما يتصل به من أشكال الدعم والأمن، على أساس استرداد التكاليف للأنشطة التي تضطلع بها في ليبريا المحكمة الخاصة لسيراليون بموافقة حكومة ليبريا، وذلك في حدود قدراتها ومجالات نشرها ودون الإخلال بالمهام الأخرى الموكلة إليها؛

٦ - **يقرر** أن يبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي.
